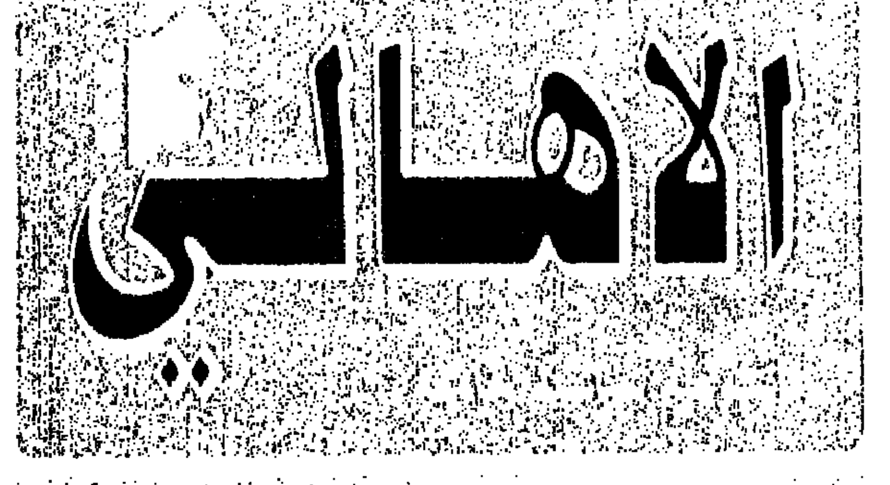
رغم تطاير الوعود من الحكومة ووزير الزراعة،ما يجري :

هيكلة الزراعة أم إعادة تفكيكها



الاثنين ١٩٩٧/٢/١٧ - العدد (٢٩٨) - الثمن (١٥٠) فلساً

الضغط على جبهة العمل الاسلامي يستهدف :

دفع الحزب لتغيير خطابه السياسي باتجاه اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي

في مواجهة التوجهات الاسرائيلية — الامريكية لتصفية القضية والأهداف الفلسطينية

[illegible]

رأي الأهالي

لا بد من تصويب وتقويم مسيرة المرأة الاردنية حماية من التهميش او السقوط

واقع حال الحركة النسوية الاردنية كثير التداخل والتعقيد، وتغلب عليه صفة التشوش وشكلانية التمثيل، والبعد عن القضايا الجوهرية الخاصة بمصالح الفئات الاجتماعية الواسعة من النساء. اما واقع حال الاتجاه الديمقراطي في الحركة النسوية الاردنية، فهو ليس افضل حالاً، من حيث غياب النهج وغموض الهوية ؟! وعدم تطابق الشعارات الجيدة مع الفعل اليومي القائم بين النساء.

ان العمل النسوي المؤسسي الراهن في الاردن بالنسبة للقاعدة العريضة النسوية سواء أكانت تقيم في الريف او المدن هو عبارة عن تقديم خدمات والقاء خطب عامة عن ضرورة مساواة المرأة بالرجل..

هذا مع العلم ان صفة العمل الخيري للمؤسسات النسوية الاردنية قد انحصرت في مراحل سابقة — الخمسينات والستينات — على الجمعيات الخيرية. وما زالت. ولكن الاتحادات والروابط النسوية قد لعبت دوراً بارزاً في صياغة برنامج استراتيجي المرأة الاردنية وناضلت من اجل تنفيذ هذا البرنامج مستندة الى القاعدة النسوية العريضة.

لقد تجاوز وضع الحركة النسوية الاردنية، مرحلة تاريخية هامة، عندما كان الاتجاه الديمقراطي وحده متمترساً ومتناظراً مع الاتجاهات والاطر، من اجل تحرير المرأة ومساواتها بالرجل والتصدي لكل الظواهر الاجتماعية التي تشدها الى الخلف.

[illegible]

حسب احصائية رسمية

٧٧ ألف و٢٢٩ منزلاً خالياً في الاردن

جاء في احصائية لدائرة الاحصاءات العامة ان مجموع المساكن الخالية في الاردن ٧٧٢٢٩ منزلاً وبنسبة ٩,٢٪ من مجموع المساكن.

واظهرت الدراسة ان العاصمة عمان تمثل النسبة الاعلى في عدد المساكن الخالية وهي ٤,٦٪ تليها الزرقاء بنسبة ٢,٢٪ ثم اربد بنسبة ٢,١٪ وتتوزع بقية المحافظات النسب الاخرى.

وقد قسمت الاحصائية المساكن الخالية حسب نوع المسكن حيث ظهر ان نسبة الدور الخالية ٤٣,١٪ الشقق ٥٣,٩٪ والفلل ٨,٪ والبراكيات ٤,٪ والاخرى ١,٧٪.

حسين عبد الرازق امين سر حزب التجمع المصري لـ «الأهالي»:

التسوية مع اسرائيل تحتضر

مفاوضات الحل الدائم

أين يتفق الاسرائيليون وأين يختلفون ؟

القدس ، المياه ، المستوطنات ، كيان غير مسلح ، حدود مفتوحة : نقاط «الاجماع» الاسرائيلي

● القدس - خاص

بعد التوصل الى اتفاق حول الخليل، بين فريقي حكومة اسرائيل وسلطة الحكم الاداري الذاتي، تواصلت بعيداً عن الاضواء مشاورات اسرائيلية على مستويين لبلورة الصيغ النهائية لدولة اسرائيل من مفاوضات الوضع الدائم والحل النهائي مع الفلسطينيين :

● المستوى الاول للمشاورات هو الذي دار بين فريقين من الليكود والعمل، ترأس الاول عضو الكنيست من الليكود ميخائيل ايتان، وترأس الثاني عضو الكنيست المرشح لزعامة العمل يوسي بيلين، باشراف «المعهد الاسرائيلي للديمقراطية» والذي توج بوثيقة ايتان - بيلين.

● المستوى الثاني للمشاورات يدور على صعيد الحكومة، حيث بدأ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مناقشة الموضوع بغية الوصول الى اتفاق بين اطراف الائتلاف اليميني، بينما يتصاعد في الصالونات السياسية همسات حول احتمالات اجراء تغيير حكومي في اسرائيل لصالح حكومة «وحدة قومية»، جناحاها الليكود والعمل. لكن ذلك مرهون بالطبع بوصول الطرفين الى «تفاهم» أو «اتفاق» حول «عناصر الحل الدائم مع الفلسطينيين».

كل هذه المشاورات و«الهمسات» خلقت في الاجواء الاسرائيلية حواراً معلناً تارة، ومستتراً تارة اخرى. لكن بعض السياسيين، من اتجاهات متباينة، اعلن رأيه في طبيعة الحل النهائي المرتقب مع الفلسطينيين.

فيما يلي بعض هذه الاراء، كمؤشر لما يدور حالياً في اسرائيل من جدل :

توحيد المواقف الاسرائيلية

ميخائيل ايتان: ممثل الليكود في المشاورات التمهيدية مع العمل.

● ما اطرحه يمثل كل ما قيل من قبل القيادة المركزية لليكود. واذا ما برز جديد في اقوالي، فهو لا يطال جوهر مواقف الليكود، لكنه يقتصر فقط على اعادة ترتيب الاولويات. فبعد وصولنا الى السلطة وجدنا انفسنا بحاجة الى تعديل اهتماماتنا.

● فيما يتعلق بالتسوية النهائية يبدو ان هناك فجوة لدى كل طرف بين التسوية المرغوبة، والتسوية الممكنة. وهناك طيف واسع من الرغبات علينا التدقيق اذا ما كان ممكناً توحيدها على الصعيد الاسرائيلي. لأنه اذا ما نجحنا في ذلك فمعناه ان التسوية الممكنة ستكون الرب الى التسوية المرغوبة. كما ان الموقف الموحد للجانب الاسرائيلي سيرغم الطرف الاخر (المقصود بذلك الفلسطينيين) للتقدم بمواقف اكثر واقعية.

● ان نقاط التوحد الاسرائيلية الممكنة هي القدس وضرورة بقائها تحت السيادة الاسرائيلية. وكذلك ضم مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة وابقائها تحت السيادة الاسرائيلية ومنع وجود اية قوة اجنبية عليها. مما يمكن ان نتوحد حول الامساك بمصادر المياه، وعدم التخلي عنها، وابقاء السيطرة الأمنية الاسرائيلية على الحدود الخارجية.

● هناك لاءات اعتمدها الليكود هي : لا للعودة الى حدود ١٩٦٧، لاخلاء المستوطنات، كما يمكن التوحد ايضا على رفض حق العودة للفلسطينيين. لذلك يمكن اجمال الموقف بالعبارة التالية : لا للدولة الفلسطينية نعم لحكم ذاتي موسع.

اتفاق وتحفظات

الرايم سنيه : عضو كنيست، مرشح لزعامة حزب العمل، يشارك في المشاورات التمهيدية مع الليكود.

● نتفق حول عدم تقسيم القدس في التسوية الدائمة، وعلى منع قيام مؤسسات للسلطة الفلسطينية فيها. المطلوب ان نتفق على مكانة الاماكن المقدسة ومصيرها في القدس، وعلى طابع ادارة الاحياء العربية داخل المدينة. ● يقام خط دفاعي عسكري على طول نهر الاردن. وعلى مفاوضات الحل الدائم ان تحدد ما هو عمق خط الدفاع هذا وما هو حجم القوات الاسرائيلية التي ستنتشر للامساك به.

● في الضفة الغربية، تقوم سيادة للسلطة الفلسطينية، يستثنى منها المستوطنات الاسرائيلية وخط الدفاع العسكري، وعمقه الأمني.

● تشكل الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة سياسية واحدة. ● تبقى الحدود مفتوحة للتجارة والسياحة بين اسرائيل والاردن ومناطق السلطة الفلسطينية.

● أطرح ثلاثة تحفظات على سيادة السلطة الفلسطينية : ١) يجب الا يكون لديها قوة عسكرية، بل قوة شرطة فقط. ٢) يمنع عليها عقد تحالفات او اتفاقات عسكرية مع دولة ثالثة (ما عدا اسرائيل). ٣) لا تتمتع بحق استغلال المياه، ويتطلب الامر موافقة مسبقة من اسرائيل. على ان تبقى المستوطنات في الضفة خاضعة للقانون الاسرائيلي، ولا تخضع للسلطة الفلسطينية.

السيادة المنقوصة

شولاميت الوني : الرئيسة السابقة لحركة ميرتس

● نقطة الانطلاق في التفاوض بالنسبة لي هي الخط الاخضر، اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩ التي حددت الخط الاخضر، واعترافنا به كالاخرين حدوداً لنا. والحقيقة اننا لم نضم المناطق (المحتلة) لذلك اعتبر كل ما هو خارج الخط الاخضر ما عدا القدس تحت الحكم العسكري اي مناطق محتلة.

● المستوطنات مخالفة للقانون الدولي، واقيمت بطرق ملتوية.

● إضافة لهذا ثمة حقائق يجب التفاوض بشأنها مع الفلسطينيين، وربما نستطيع ان نقدم لهذا شيئاً مقابل ان يقدموا لنا هم أشياء اخرى، على شكل ارض يتم التنازل عنها، او تعاون اقتصادي او قضايا المياه، والكهرباء.

● من حق الفلسطينيين ان يتمتعوا بالسيادة، وهم يقررون مصيرهم، اذا ما كانوا يريدون دولة مستقلة، او يرغبون في فدرالية، مع تحديد الطرف الاخر للفدرالية.

● من الممكن ان لا يكون لهم جيش، لمدة عشرات السنين، فانا ضد التفريط بامن اسرائيل.

● في المفاوضات حول التسوية الدائمة علينا ان نكون كرماء، وان نكسب السلام، ومستوى افضل للعيش.

● القدس جزء من دولة اسرائيل (خلافاً لباقي المناطق) يعيش فيها ١٧٠ الف فلسطيني، وهي بالنسبة لهم مركز ديني وثقافي واقتصادي. انا ضد تقسيم القدس واقامة سور فيها. لكني مع اقامة بلدية مشتركة، تكون فيها الاحياء العربية تتمتع بادارة ذاتية. هذا هو الحل المنطقي.

● بالنسبة للمستوطنات من الضروري ان يجري التفاوض حولها.

أرض اسرائيل الكبرى

مشولام عميت : عضو في المجلس البلدي للقدس، من كبار حزب موليدت. قائد سابق لحرس الحدود.

● التسوية الدائمة الوحيدة الممكنة هي بقاء أرض اسرائيل الكاملة تحت السيطرة اليهودية.

● لا يمكن تطبيق اوسلو لأنه لا يمكن تقسيم أرض اسرائيل بين شعبين.

● في التسوية الدائمة، يجب ان يعود الجيش الى مدن الضفة الغربية، وان تحل مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومنح عرب المناطق (المحتلة) المكانة القانونية ذاتها لعرب اسرائيل.

ما هي الدولة المنشودة

عيزرا سيدن : بروفيسور في الاقتصاد، مدير عام سابق لوزارة المالية.

● كلهم يتحدثون في التسوية الدائمة عن حل «دولتين». ولكن لا يمكن القول ان حل «الدولتين» سيء او جيد بدون ان نعرف ما هي الدولة المنشودة .. اي دولة ستقام. واذا قامت كيف ستكون علاقاتها باسرائيل. قد تكون بين الدولتين علاقات قوية. وقد تكون قطعية. اذا اراد الفلسطينيون التطور فمن الافضل ان تكون علاقاتهم مفتوحة مع اسرائيل : حركة حرة، بضائع، قوى عاملة. في هذه الحالة لن تكون هناك حدود.

● في هذه الحالة لا نستطيع الموافقة على فتح باب الهجرة الى المناطق الفلسطينية، كما هو حال قانون العودة عندنا لأن ذلك سيخلق كثافة في عدد العمال الفلسطينيين. واذا لم يوافق الفلسطينيون على تقييد هجرتهم، فمن الافضل ان نغلق لهم الحدود.

الفصل المتساوي

د. ميرون بنفنستي : نائب سابق لرئيس بلدية القدس.

● في العلاقات الدولية لا يوجد ما يدعى بالتسوية الدائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وان اية محاولة لتعريف «الوضع الدائم» بشكل مسبق هي محاولة فاشلة.

● اقترح حلاً يقوم على «الفصل المتساوي» خلافاً لصيغة «الفصل» المقترحة على شاكلة الحصان وراكبه.

● السؤال المطروح اذا ما كان «فصلاً جيوسياسياً مطلقاً» او «فصلاً اقليمياً» في الوجود والتعاون المشترك.

● اعتقد ان الامور ستتطور نحو «حل مزدوج» يجب ان يكون هناك فصل في الحل الدائم، لكن لا يمكن للفصل ان يستند الى حكم ذاتي كما يريد الليكود، ولكن ايضا لن يرتكز الى دولة مستقلة تماماً.

عرفات يتوج «انتصاره» في الخليل بتشييد مقر دائم له هناك!

بمناسبة «تحرير» الخليل ونجاح شرطة عرفات «بانتزاعها» من براثن العدو الصهيوني، شرع مهندسون ومساحون يعملون في وزارة الاشغال التابعة لسلطة الحكم الذاتي بتجهيز المخططات وتحضير مواصفات العطاء الخاص باقامة مقر رئاسي دائم يليق بمقام الرئيس.

ويقول مصطفى النتشه رئيس بلدية الخليل ان الرئيس عرفات سوف يضع بيديه المباركتين حجر الاساس لهذا المقر.

من جهة اخرى قالت صحيفة هآرتس الاسرائيلية ان اقامة هذا المقر الى جانب ثلاث مقرات رئاسية تمت اقامتها في كل من اريحا وغزة ونابلس يعكس ولع الرئيس عرفات في احاطة نفسه بالمظاهر التي تعزز من هيبته وتبرزه كرئيس دولة.

وذكرت الصحيفة ان اقامة هذه المقرات والمطارات وتشكيلات حراسات الرئاسية وتزويد كبار المسؤولين في اجهزة السلطة بسيارات الشبح باتت تشكل عبئاً على الموازنة المالية لسلطة الحكم الذاتي المحدود.

هيكلة الزراعة أم إعادة تفكيكها

● احمد النمري

نلاحظ ونتلمس ان وزارة الزراعة مع كل تراجع وتدهور جديد في الزراعة الاردنية تلجأ الى اعادة احياء وابراز نظريات جديدة تتحدث عن اعادة هيكلة الزراعة وعن وضع تفاصيل لبرامج اوسع للتمويل للانتاج والتسويق، ولاجراء ندوات ولقاءات وورشات عمل جديدة للتدريب واعادة التدريب، وليتم تذكيرنا بعد ذلك بوجود تفكير او توجه لدى المسؤول الحكومي لتحويل مؤسسة الاقراض الزراعي الى بنك تسليف زراعي طرحت فكرته منذ عدة سنوات ويتكرر طرحها كلما لزم الامر في استعارة لفظية لإعادة فكفكة مؤسسات زراعية عريقة كان من الطبيعي ان تتواجد في بلد زراعي مثل الاردن منذ سنوات، ومنذ ايام المصرف الزراعي السابق.

ونكتشف ان ابرز اشكال اعادة الهيكلة الزراعية الموجودة المقترحة من وزارة الزراعة ستكون في تطوير سلع زراعية تصديرية وفي جهود التعبئة والتغليف الزراعي لها او الاستمرار في توسيع زراعة الخضار وبعض اصناف الفواكه التي فقدت الكثير من طعمها ونكهتها والتي اخذت تكبر وتنمو باستخدام المزيد من المواد الكيماوية التي تسرع بذلك او بسبب تزايد ملحية مياه ريها.

وتطايرت الوعود التي اطلقتها الحكومة من جانب، ووزير وخبراء وزارة الزراعة من جانب اخر بتشجيع وتحضير وتوسيع زراعة القمح المحلي، ومضاعفته او الاهتمام بزراعة مساحات جديدة للاعلاف على الواجهات الغربية والشرقية وفي المناطق الشمالية والرعوية لنفاجأ بعكس ذلك بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد من الخارج وبأسعار إغرائية منافسة لنا.

نبحث عن اي معنى او مضامين جديدة لمفهوم إعادة الهيكلة الزراعية فلا نجد، كما نحاول ان نصل الى سياسة زراعية متصلة، ولا نقول إستراتيجية كاملة وشاملة، فلا نتلمس.

● إعادة هيكلة ام إغراق في الفكفة الزراعية؟

نشاهد خطوات عملية لبدء خصخصة الشركة الاردنية لانتاج وتسويق المنتوجات الزراعية العامة التي يجري بعضها في هدوء، ونتذكر انه قد تم تاسيسها في السابق بعد فشل اكثر من جهد زراعي للقطاع الخاص والذي كان يركز في انتاجه ولا يزال على الربحية بغض النظر عن مدى الحاجة للسلع الزراعية في مكونات الغذاء او تشكيلة وسلعة الغذائية

● إعادة هيكلة ام إمعان في الفكفكة الزراعية؟

تراجعت اهمية الجمعيات التعاونية في القطاعات الانتاجية، وفي توفير مدخلات الانتاج الاقتصادية، وفي تنظيم تعاونيات التسويق، وايجاد اماكن الاسواق الملائمة ويجري تطبيق اقتراح شطب المنظمة التعاونية مرة واحدة واستبدالها بمؤسسة تعاونية جديدة.

المزارع يرزخ تحت اعباء الفوائد العالية والاقساط الكبيرة والاسعار الهابطة التي تقل عن اسعار تكلفة نقلها، ويصبح نشاطه غير المجدي اقتصاديا اضافة الى الاستغلال الطبقي والاجتماعي له.

بالفعل يتعرض القطاع الزراعي للتدهور والفكفة والتآكل تمشيا مع مجمل التهيج الاقتصادي والمالي والتقدير الحكومي، وما ابعد الشعار عن المسار والهدف الرسمي والنهج الصندوقي.

ارتفعت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خطر الفقر من ١٤,٥٪ الى ٢٣٪ من مجموع السكان

اجرت دائرة الاحصاءات العامة بالتعاون مع معهد الدراسات التطبيقية لعلم الاجتماع الذي يتخذ من اوسلو مقرا له مسحاً ميدانياً تركز حول الاوضاع المعيشية للمواطنين شمل ستة الاف اسرة.

النتائج الاحصائية التي تم التوصل اليها بعد تفريغ استمارات الاستبيان المرسل للعينات المشمولة بالمسح الميداني كانت مفاجئة لخبراء الاحصاء والمكلفين بهذه المهمة وبددت كثيراً من الاوهام حول المستوى المعيشي وذلك خلافاً للصورة الزاهية التي يروجها المنظرون الاقتصاديون للحكومة.

ففي حين كان عدد الاسر الذين يعيشون تحت خط الفقر ولايتعدى دخلهم الشهري ١٠٢ دينار في سنة ١٩٩٤ بلغ ١٣٩ الف اسرة ويشكلون انذاك ١٤,٥٪ من مجموع السكان فان الاسر الذين يقل دخلهم عن ١٥٠ دينار يشكلون ٢٣٪ من مجموع الاسر الذين تم استبيانهم في الاحصائية الجديدة، مما يؤكد حدوث زيادة ملموسة في عدد الاسر الذين يعيشون تحت خط الفقر.

اما المفاجأة التي اذهلت المكلفين بهذه المهمة الاحصائية فقد تمثلت في انخفاض دخل ٤٩٪ من الاسر التي تم اخضاعها لعملية المسح.

مركز معلومات اردني اسرائيلي مشترك

يجري حالياً العمل لانشاء مركز معلومات لرجال الاعمال الاردنيين والاسرائيليين بعد زيادة الاعمال والنشاطات الاقتصادية المشتركة بينهما..

ويأتي هذا المركز لتوطيد العلاقات مع الاردن على الصعيد التجاري لا سيما انه سيوفر المعلومات اللازمة حول اقتصاد الجانبين والقطاعات الرائدة وجاءت هذه الفكرة بمبادرة من مركز الدراسات الأمنية في (رحو بوت).

الحكومة تسعى لخصخصة سكة الحديد

تسعى الحكومة وضمن سياستها الحالية في التخصيص بعد أن طبقت هذا الامر على مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة الكهرباء وغيرها الى خصخصة سكة الحديد..

وتقوم الحكومة حالياً ببحث هذا الموضوع الذي يصفه البعض بانه معقد وذلك لاقامة السكة منذ عشرات السنوات ومواصفاتها الحالية ـ لقدمها ـ تختلف عن المواصفات الجديدة التي تتيح للقطارات السريعة والحديثة السير عليها.

الداخلية تحظر التخليص على المركبات ذات المقود على اليمين

قامت وزارة الداخلية بالتنسيب الى وزارة الصناعة والتجارة لتعديل تعليمات الاستيراد رقم (١) لسنة ١٩٩٥ واستصدار قرار لمنع استيراد السيارات التي يكون فيها المقود على اليمين.

جاء ذلك بعد أن قرر وزير الداخلية منع التخليص على جميع المركبات التي يكون مقودها على الجهة اليمنى وذلك لمخالفتها لقانون السير والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه

العدل العليا تلغي قرار مجلس الوزراء برفض ترخيص صحيفة الميثاق

اصدرت محكمة العدل العليا، قرارا يقضي بالغاء قرار مجلس الوزراء برفض ترخيص صحيفة الميثاق الاسبوعية جاء ذلك في الجلسة التي عقدتها المحكمة السبت ١٥/٢/١٩٩٧ برئاسة القاضي فهد ابو العثم وعضوية كل من السادة القضاة مشهور العقلة وهشام عليان وفرح الربضي وزهير مراد. وكانت شركة دار الوحدة للصحافة. قد تقدمت بدعوى لإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧/٩/١٩٩٦. برفض ترخيص صحيفة الميثاق بواسطة هيئة محامين برئاسة الاستاذ احمد عبيدات وعضوية الاساتذة المحامين هاني الدحلة وزايد الردايده وسلطان حتر وشاهر الرواشده. وبناءا على قرار محكمة العدل العليات. ستنضم الزميلة الميثاق الى الصحف الاسبوعية حيث من المقرر صدورها في غضون الشهر القادم بعد ان تعطل صدورها بسبب قرار مجلس الوزراء الانف الذكر، مدة سبعة شهور.

يرأس مجلس إدارة الميثاق الزميل ناهض حتر، ويرأس تحريرها الزميل راكان السعايدة.

مؤتمر لفني الاسنان

تنظم نقابة اصحاب مختبرات الاسنان الاردنية المؤتمر العلمي الاول لفني الاسنان الاردنيين في مجمع النقابات المهنية بتاريخ ١٩/٢ الساعة الثانية ظهرا، وستقدم في المؤتمر محاضرات من قبل اطباء اسنان مختصين وفنيين اردنيين وفنيين يعملون لدى شركات اجنبية، وسيكون على هامش المؤتمر معرض للمنتوجات السنية للشركات الاجنبية.

ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي

السماح باستيراد المياه المعدنية وملح الطعام

اوصت اللجنة الوزارية التي شكلتها وزارة الصناعة والتجارة لدراسة اوضاع السلع المحظور استيرادها برفع الحظر المفروض عن استيراد المياه المعدنية وذلك انسجاماً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الغاء كافة القيود التي تحد من حركة انسياب السلع استيراداً وتصديراً.

وجاء في مذكرة رسمية بعثت بها وزارة الصناعة والتجارة الى رئاسة الوزراء انه واستناداً لاحكام المادة التاسعة من قانون الاستيراد والتصدير رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ البيت تنص على انه ومع مراعاة الامتيازات الممنوحة لأي جهة لمجلس الوزراء حظر استيراد وتصدير اي بضاعة لا يجوز استيرادها او تصديرها الا بقرار صادر بناء على تنسيب الوزير في كل الحالات.

وكانت الاسباب التي استدعت حظر الاستيراد أن صناعة المياه المعدنية في البلاد في طور الانشاء لذلك لم يتم استيرادها وبما ان هذه الصناعة رسخت قاعدتها واصبحت في وضع تنافس فقد بات من الضروري فتح باب الاستيراد وذلك بعد موافقة رئاسة الوزراء.

وضمن اطار الانفتاح الاقتصادي فمن المتوقع ان تلجأ وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة المقبلة الى فتح باب الاستيراد امام التجار لاستيراد بعض السلع التي كانت من غير المسموح استيرادها خلال المرحلة السابقة مثل ملح الطعام والجبيات البلاستيكية..

عمارين: المعلومات عن البطالة في الجنوب غير صحيحة

أكد النائب نزيه عمارين ان ما تناقله التلفزيون الأردني في احد برامجه حول معدل البطالة في الجنوب بانها صفر في صفوف الجامعيين معلومات غير دقيقة وغير صحيحة وانها لا تخدم المواطنين وصانعي القرار وتؤثر سلباً على مصداقية وسائل الاعلام.

مستشارون بلا استشارة

كشف تقرير صادر عن ديوان الخدمة المدنية أن عدد المستشارين في الدوائر الحكومية قد بلغ ١٦٥ مستشاراً، منهم (١٤) مستشاراً في رئاسة الوزراء تم تعيينهم بدرجات خاصة وعلى نظام المكافآت والعقود.

وبين التقرير ان بعض المستشارين لا يحملون المؤهلات المطلوبة للدرجة الخاصة وبعضهم يحمل شهادة الثانوية العامة فقط..

المهندس علي ابو السكر ـ نائب امين سر نقابة المهندسين:

الحكومة لم تلتزم بمذكرة التفاهم، والاعتصام يوم السبت ٢٢/٢

قال المهندس علي ابو السكر ـ نائب امين سر نقابة المهندسين في حديث لـ الاهالي أن الحكومة لم تنجز القضايا الاساسية التي تم الاتفاق عليها في مذكرة التفاهم بين النقابة والحكومة في اجتماع ١٣/١/١٩٩٦ والتي وقعها عن الحكومة كل من وزير الاشغال المهندس عبد الهادي المجالي ووزير التنمية الادارية كمال ناصر.

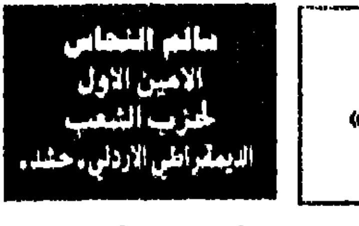
واضاف: ان مدة مذكرة التفاهم ثلاثة شهور وقد انقضت هذه المهلة اعتباراً من ١٣/١/١٩٩٧، الامر الذي سيدفعنا للالتزام بقرارات الهيئة العامة الخاصة بالاجراءات التصعيدية التي ستبدأ بالاعتصام وتنتهي بالاضراب المفتوح، وان اي تغيير في درجة استجابة الحكومة لمطالبنا سيعرض على الهيئة العامة لانها صاحبة الصلاحيات بالغاء مثل هذه الاجراءات.

وحول البنود الاساسية الواردة في مذكرة التفاهم والتي لم تلتزم الحكومة بتنفيذها، بعكس تصريحات المهندس عبد الهادي المجالي قال ابو بكر: لقد تضمنت المذكرة بندين اساسيين، ولم تلتزم الحكومة بتنفيذ اي منهما، البند الاول يتعلق برفع العلاوات الفنية، والبند الاخر يتعلق بدرجة التعيين ليعاد تعيين المهندسين على الدرجة الخامسة بدلاً من الدرجة السادسة... هذا بالاضافة الى بنود وقضايا اخرى منها صرف علاوة العقد وعلاوة الميدان وعلاوة التعليم وعلاوة الادارة، وقضايا اخرى تتعلق بتظلمات المهندسين الذين امضوا خدمة العلم وتاثروا بتعديل نظام العلاوات والزملاء الذين تضرروا جراء فصلهم على خلفية سياسية.

واضاف: أن تصريحات وزير الاشغال العامة تعكس التزاماً بالبنود الاساسية الواردة في مذكرة التفاهم وما تم الإلتزام به من قبل الحكومة قضايا جزئية هي تثبيت مهندسي المياومة في الاشغال وتحويلهم الى كادر العقود وزيادة علاوة العقود بنسبة ٢٠٪.

في الهم الوطني

تيار الاسلام السياسي «١»



يتعرض حزب جبهة العمل الاسلامي هذه الايام لتفاعلات جدية ومن جوانب متعددة من داخله ومن خارجه وعلى الاصعده المحلية والاقليمية والعربية. وسوف نتعرض لهذه التفاعلات في مقالة تاليه لهذه... ولكن هذه التفاعلات تهمنا بشكل مباشر ولا نستطيع ان ناخذ موقف المتفرجين منها.. ونقول هذا ليس من باب التدخل في الشؤون الداخلية للحزب.. فهذه ليست مهمتنا ولم نقم بها يوماً مع احد ولكن حزب جبهة العمل الاسلامي اتخذ موقف المعارضة منذ مدريد ١٩٩١ حتى اليوم. ونحن نعتقد ان الضغط العالي الذي يمارس على حزب جبهة العمل الاسلامي للمشاركة بالحكومة يستهدف اول ما يستهدف دفع الحزب الى تغيير خطابه السياسي بما يتلاءم مع تمرير سياسات الحكومة السياسية بشكل اساسي، وخصوصاً ما يتصل بالعلاقة مع اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الاداري المحدود بما له علاقة بخطط التوطين واشكال الاتحاد الثنائي او الثلاثي في اطار البينولوكس الذي تفتح على انشائه معاهدة وادي عربة واوسلو. ان دفع حزب جبهة العمل لتغيير او تعديل خطابه السياسي الجاري القائم على المعارضة ومجابهة التطبيع والتوطين، هو احد الشروط، بصرف النظر عن مكانته، الواجب استكمالها عقب توقيع اتفاق الخليل والشروع بمفاوضات الحل الدائم. ولا يفوتنا ان نشير هنا بالخط العريض اننا لاننظر باستخفاف او لامبالاه لأي حوار جدي داخل الاحزاب السياسية وخصوصاً حين يتناول الحوار الداخلي قضايا مركزية لانه دليل على الحيوية والتجدد والمواكبة ولانه يؤثر سلباً او ايجاباً على القضايا الوطنية.. ولكننا لا نتدخل فيه حتى لوطلب منا ذلك. ذلك لاننا اكتوينا كحزب بنار التجربة وخرجنا منها منتصرين.

في هذه الحلقة الاولى نسلط الضوء على موقفنا في (حشد) من تيار الاسلام السياسي بشكل عام حتى نخفف من حدة الجدل الدائر حول هذا الموضوع، وهو جدل يتميز في معظمه بقصر النظر او الضيق او نتاج التجارب السابقة تاريخياً التي تجاوزها الكون باسره.

تيار الاسلام السياسي اذ لايوجد بالاردن احزاب دينيه، يضم طيفاً واسعاً من القوى في الاقطار العربية، ويستمد نفوذه الرئيسي منثقل وزن البرجوازية الصغيرة والوسطى واتساع حجم الفئات الكادحة التي همشها نمط التطور الراسمالي المشوه. وتنتمي الغالبية العظمى لقيادات واكوادر التيار الاسلامي الى الشريحتين الصغيره والمتوسطة من البرجوازية، بينما ينتمي جمهور مناضليه الى الشرائح الاجتماعية الدنيا المدنية والريفية والتي مسها بشكل خاص تدهور الاوضاع الاقتصادية وازدياد سوء الاحوال وتفاقم مشكلة البطالة، وهو جمهور يمتلك بفعل وضعه ومنشاه حساسية عاليه تجاه المظالم وباستجابة عاليه نسبياً للشعارات العامة الوطنية والاجتماعية ذات السمه الشعبوية.

وتاريخياً، عانى جزء من التيار الاسلامي من عزلته عن الحركة القومية والعربية في فترة المد الوطني والقومي، ومن عزلته عن الحركة التقدمية واليسارية ومناصبة كافة القوى العلمانية والديمقراطية العداء، واستجابة جزء من هذا التيار وخاصة الاسلام السياسي والرسمي والتيارات المرتبطة لما كان يعرف بـ «الاجماع الاستراتيجي ضد الشيوعية» وخاصة وإن الامبريالية كانت ولا زالت تمارس سياسة خبيثة من زرع الشقاق والفرقة والتناحر في صفوف القوى ذات المصلحة الواحدة موضوعياً في مجابهة خططها للهيمنة السياسية والنهب الاقتصادي عبر استتباع اقتصاد الاقطار العربية للاقتصاد الراسمالي العالمي.

وعلى القرار ذاته، لجأ اكثر من نظام عربي، وفي محطات تاريخية متفاوتة بين بداية الخمسينات وبداية السبعينات وبمواجهة المد القومي واليساري الى تبني او تقديم تسهيلات الى قوى من تيار الاسلام السياسي واعتمادها رديف للبرجوازيات الحاكمة في وجه قوى المعارضة التي هددها تهديداً لسلطتها السياسية وقيداً يثقل حركتها المتسارعة باتجاه الاندماج بالاقتصاد الراسمالي.

وتتحمل القوى القومية والديمقراطية واليسارية قسطاً من المسؤولية في انغلاقها على قوى الاسلام السياسي وعدم الدخول بحوار معها والاستجابة للغة الرجم السياسي. وخاصة بعدم مخاطبة قاعدتها العريضة بعيداً عن النبذ والاستعلاء والبحث عن التقاطعات الموضوعية وعلى الاقل خطوط التجاور والمصلحة المشتركة الوطنية والاجتماعية.

إن بعض ما سبق ينتمي الى الماضي، وبعضه ما زال جزءاً من الحاضر بواقعه ومهماته. فلا زال جزء من الاسلام الرسمي (السعودية مثلاً والتيارات الموالية لها) يرى أولوية في الصراع ضد القوى الوطنية والقومية والديمقراطية والتقدمية وان كان عداؤه للشيوعية والدولية قد خفت على اعتبار انها انتهت واستراح من شرورها. وهو يرى في الولايات المتحدة نصيراً يعز الاسلام وان الله قد سخرها للدفاع عنه. رغم التبرم والشكوى المرة اللذين يبديهما من الحملة الضارية التي تجتاح الغرب وتحت ستار مكافحة الارهاب، والتي تتخذ احياناً، اشكالاً عنصرية لمبئة ضد العرب والمسلمين. وتحاول صحافة البلدان النفطية ان تنسب هذه الحملة الظالمة الى «اليهود» واما الاحتكارات الامبريالية التي تغذي هذه الحملة على خلفية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والتي تلتقي مصالحها مع المصالح الصهيونية في تاجيج العداء للعرب والمسلمين فلا يمكن أن ياتيها الباطل من خلفها او امامها وهي بريئة منها اكثر بما لايقاس من براءة الذئب من دم ابن يعقوب!.

ومنذ انتصار الثورة الاسلامية في ايران وبروز فصائل تحت راية الاسلام السياسي في الاقطار العربية وتحديداً في فلسطين ولبنان، وانضوائها، من موقعها، في خندق النضال المشترك في مواجهة العدو الاسرائيلي حصل تطور ايجابي نوعي في مغزى الاسلام السياسي فاصبح الاسلام الجهادي موضوعياً وفعلياً واحداً من الرايات الكفاحية لحركة شعوبنا العربية المناهضة للامبريالية والصهيونية.

وتحاول الامبريالية الآن، وخاصة الامبريالية الامريكية ان تصور الاسلام السياسي، واستطراداً الاسلام والمسلمين عدواً بديلاً للشيوعية، وتعمل جاهدة على تشكيل اجماع في المنطقة الشرق اوسطية عموماً وفي الاقطار العربية خصوصاً، ضد ما تسميه بخطر «الاصولية» ويوزع ممثلوها ومبعوثوها النصائح على القوى السياسية اليسارية والليبرالية للاتحاد ضد «التطرف» الاصولي. ان الولايات المتحدة الامريكية وبسياسة استعمارية برغماتية شديدة الوضوح، وبعد ان وظفت القوى العربية الرجعية المستظلة بالاسلام ولسنوات طويلة في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي والقوى القومية والتقدمية العربية وبعد ان اشعلت (التطرف) وغذته بالمال والسلاح، تحاول الان، وبنفس البرغماتية ولخدمة ذات الاهداف الاستعمارية خداع القوى القومية والديمقراطية واليسارية العربية واقناعها ان هناك عدو تجب مواجهته غير العدو الاسرائيلي المحتل لفلسطين والارض العربية وغير الامبريالية التي تتبناه وتوفر وسائل العدوان وغير الرجعية المتواطئة مع العدو والامبريالية، واما اسرائيل البلد «الاصولي» بامتياز والتي تدعي بانها قامت بناء على «وعد الهي» وحولت الله عز وجل الى موزع عقارات، وتجعل من النصوص التوراتية اساساً ايديولوجياً لاستمرار احتلالها للارض الفلسطينية، والتنكيل بالشعب الفلسطيني وممارسة كافة اشكال الكيدية ضد بنيه مسلمين ومسيحيين، ومثلما كان لاسرائيل دور في عملية «الاجماع الاستراتيجي ضد الشيوعية» فلها اليوم دور هام ضد «خطر الاصولية» الاسلامية والدعاية الاسرائيلية تتضح في هذا الدور كل يوم.

ولان الولايات المتحدة، وبعد انهيار التوازن العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وانتهى في نهاية الحرب الباردة، تعتقد انه بات بامكانها ان تخلع قفازاتها وتتصرف بغطرسة المنتصر فهي لاتحاول كثيراً ان تخفي أن النفخ في «الخطر الاصولي» يستهدف تعزيز ما انجز بعد العدوان على العراق وشد الانظار الى «الخطر» الذي تمثله الامبريالية الراهن في المنطقة والمطالبة بتعزيزه عند الضرورة، كما تستهدف الولايات المتحدة، عبر النفخ بـ «الخطر الاسلامي الاصولي» إبقاء هيمنة الولايات المتحدة العسكرية على بلدان غرب اوروبا فتترجم تفوقها العسكري الساحق وحاجة الحلفاء له في وجه «الخطر الاسلامي» الى ضغوط اقتصادية على أوروبا في اطار المنافسة القائمة معها، كما انها من خلال سيطرتها على نفط الخليج تمسك باحد المفاتيح الاستراتيجية للاقتصاد الياباني.

كما إن الالحاح على الخطر الأصولي والتهويل بالخطر الاسلامي، من جانب الولايات المتحدة يحمل قدراً عالياً من الديماغوجية وعلى اكثر من صعيد. فالاسلام من حيث المبدأ وعلى الصعيد الاقتصادي لا يهدد المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والنظام الراسمالي العالمي. وتقديم الاسلام خطراً بديلاً للخطر السوفياتي السابق دعوة تحريضية ودعائية لاتستند الى اساس علمي فالاسلام ليس نمط انتاج خاص، واذا كان الاسلام يدعو الى العدالة الاجتماعية فهو لايتناقض مع نمط الانتاج الراسمالي من حيث المبدأ، ولا هو يتعارض مع نمط انتاج اشتراكي من حيث المبدأ كذلك. والاجتهاد الاسلامي في مجال الاقتصاد مفتوح في كلا الاتجاهين، ومسالة بديهية ان يكون كذلك فهو مفتوح على الصراع الاجتماعي في المجتمعات العربية الاسلامية الطبقية.

ومآل هذا الصراع تقرره القوى الطبقية نفسها، هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى فإن البلدان التي تبنت الاسلام كنظام سياسي لاتقدم حتى الان على الصعيد الاقتصادي نموذجاً بديلاً للراسمالية كما انها لا تدعي ذلك واذا كانت المملكة العربية السعودية تقدم نموذجاً للاندماج في النظام الراسمالي العالمي والتبعية له فجمهورية السودان التي أعلنت الاسلام منهاجاً للحكم فيها لم يقل مستوى اندماجها في الاقتصاد الراسمالي العالمي وتبدو من بين الدول المستعدة لتطبيق توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتدرك الولايات المتحدة ان مشكلتها مع السودان ليست على هذا الصعيد، كما تدرك الولايات المتحدة ان اتهام السودان بـ «تصدير الارهاب» بات تهمة ارهابية جاهزة. وغايتها الترويع والتطويع السياسي لبلد ذي إمكانيات كبيرة من حيث المبدأ ويشرف على البحر الاحمر الممر الرئيسي لنفط الخليج، وهو ايضاً بلد واعد من حيث انتاج النفط وتصديره ويرفض ان يندرج في نظام الامن الاقليمي الامريكي على ذات القرار السعودي. كما أن المشكلة الجوهرية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ليست في كونها تتبنى او تطبق نظام الاسلام السياسي، بل أن المشكلة الجوهرية تكمن في ان ايران تعمل من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية تطمح لمستوى من الاستقلالية لم تحتملها الولايات المتحدة يوماً (الصدام مع التجربة الناصرية والتجارب العربية الاخرى، الصدام مع تجربة مصدق في ايران ذاتها في بداية الخمسينات). ومشكلة الولايات المتحدة مع ايران ان هذا البلد لا يندرج في خطط الامن الاقليمي الامريكي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه في الشرق الأوسط. وان الولايات المتحدة تعتبر ايران التي تدعم المقاومة الجهادية في فلسطين ولبنان وتقيم علاقات مميزة مع سوريا وهي طرف رئيسي في الصراع العربي الاسرائيلي، تعتبرها عنصر مشاغبة على الخطة الامريكية. هذه هي المشكلة الجوهرية التي يتم التعبير عنها بشكل مخاتل حول خطر الاسلام السياسي والاصولية وتصدير الارهاب الخ.

ولذا فإن مشاريع الامبريالية الامريكية ضد «الأصولية الاسلامية» لاتعنينا الا من حيث رفضنا الحازم لها. وفضح اهدافها المشبوهة القديمة ـ الجديدة بالمراهنة على استغلال التناقضات الثانوية بين فصائل حركة التحرر الوطني والقومي العربية وبينها وبين جوارها الاقليمي الداعم لنضالها العادل. إن علاقتنا مع قوى التيار الاسلامي المعادية للامبريالية هي شراكة الخندق الواحد ضد العدو المشترك وصيغة علاقتنا معها بالاجمال وبمختلف اطرافها. والتحالف مع النقد. تماماً كما هي صيغة علاقاتنا مع القوى القومية المعادية للامبريالية والصهيونية. واننا ندعو كافة القوى الديمقراطية واليسارية الاردنية والعربية الى فضح مرامي الخطة الامريكية الساعية الى فرض سياسة التكيف الجديد على كافة القوى الديمقراطية والقومية والاسلامية المكافحة.

ان حزبنا يرى الامر من هذا المنظور، ويتعامل على اساسه، ومن هنا فاننا نتفحص بدقة بما تم انجازه على صعيد المعارضة الوطنية الاردنية وفي المقدمة منها حزب جبهة العمل الاسلامي باعتباره اكبر مكونات التيار الاسلامي السياسي في الاردن.

«يتبع»

الأهالي — الاثنين ١٩٩٧/٢/١٧

المحامية اسمى خضر لـ «الأهالي» :

نجحنا في توفير حد من العلنية والشفافية ويطمئننا ان الاتحاد هو لكل نساء الأردن
المؤتمر العام القادم سيكون اكثر نجاحاً من السابق

تتفاعل هذه الايام حركة نشطة بين قطاعات المراة الاردنية خاصة في اروقة اتحاد المراة الاردنية الذي ستجري انتخابات فروعه خلال الايام القادمة توطئة لعقد المؤتمر العام.

رئيسة الاتحاد المحامية اسمى خضر قيمت في مقابلة خاصة لـ «الاهالي» اوضاع الاتحاد بخاصة والحركة النسائية الاردنية عموماً والقت الضوء على عدة قضايا تدور في كواليس الاتحاد.

● كيف تقيمين وضع الاتحاد حالياً وهل نجح في تحقيق اهدافه وكيف تنظرين الى المرحلة المقبلة ؟

ـــ لقد تمكن الاتحاد خلال مؤتمرين من تحقيق عدة انجازات فقد طبق نظامه الاساسي الجديد ونفذ معظم المشروعات التي تضمنتها خطته كما نفذ توصيات المؤتمر العام جميعها تقريباً وتمكن خلال سنتين من إرساء قواعد عمل ديمقراطية ومن طرح قضايا المراة على الراي العام والمجتمع ومن تقديم خدماته للنساء والاطفال بصورة تكاد تكون برايي مدهشة خاصة وان الاتحاد قد جابه خلال السنتين المذكورتين جملة من المعيقات التي سعت الى عرقلة مسيرته ولكنه رغم ذلك واصل جهوده وتمكن من اجتياز الكثير من هذه العقبات وهو الان على ابواب مرحلة جديدة والامال المعلقة على الاتحاد ودورة عريضة وطموحة، واعتقد ان الأولوية لدى عضوات الاتحاد ونشيطاته الان هي ترسيخ اسس العمل الجماعية واستكمال فتح الفروع والمراكز في باقي المحافظات حيث ان لدى الاتحاد الان تسع فروع وست عشر مركزاً بحيث يطور علاقاته بقاعدته النسائية العريضة نوعياً بعد ان تمكن من الانتشار وتشكيل قاعدة عريضة عددياً فقد بلغ عدد المسجلات في الاتحاد حوالي ستة الاف عضوة حتى الان، كما انه سيواصل برامجه ومشاريعه ويطورها في مجال محو الامية القانونية والتدريب المهني والارشاد القانوني والاجتماعي حتى الان حملات حول قانون جوازات السفر والجنسية والتشريعات الجزائية، إضافة الى جهوده في مجال نشر ثقافة حقوق الانسان وحقوق النساء والاطفال وتسليط الاضواء على ابرز مشكلات المراة الاردنية والطفل، وتطوير برامج الاتحاد الثقافية والاعلامية وتاسيس معهد امل بشارات لحقوق المراة ومركز المعلومات والدراسات حول المراة وبرلمان الطفل الاردني والمكتبة العامة المتخصصة بقضايا النساء والاطفال وحقوق الانسان وفتح دور ضيافة للاطفال في كل من اربد والزرقاء بعد ان تحقق مشروع دار ضيافة الطفل الذي نفذه الاتحاد في عمان نجاحاً باهراً، كما يسعى الاتحاد الى تنظيم محكمة النساء الاردنية بعد ان شارك في تاسيس محكمة النساء العربية الدائمة لمجابهة العنف ضد المراة وغير ذلك الكثير من البرامج والمشاريع التي نامل ان تتحقق خلال الدورة القادمة التي ارى ان المطلوب من الاتحاد فيها ان يرسخ نفسه كاتحاد ديمقراطي لعموم نساء الاردن وان يرسي نهجاً في العمل الجماهيري المنظم يكون احد اعمدة بناء المجتمع المدني الديمقراطي الاردني، وان يسهم في تعزيز احترام حقوق الانسان بما فيه حقوق النساء والاطفال من خلال برامج واليات فعالة وان يوطد علاقاته المختلفة محلياً عربياً ودولياً وان يتمكن من تطوير اداء الفروع والمراكز على نحو ما انجزه على مستوى المراكز وبعض الفروع، كما انه مطالب في المرحلة المقبلة بتاكيد تميزه كهيئة وطنية متخصصة تلتزم مبادىء الشرعية الدولية لحقوق الانسان، ويطمح الاتحاد ايضاً الى تطوير استخداماته لوسائل الاتصال الحديثة والتقنيات العصرية خدمة قضية المراة إضافة الى التركيز على تعديل وتطوير التشريعات والاليات الوطنية لحماية حقوق النساء والاسهام في الارتقاء باوضاع المراة الاردنية وبوعيها ومساهمتها في الحياة العامة ومحو اميتها الابجدية والقانونية والسياسية والثقافية والتقنية وتمكينها من الانتاج وتحقيق الدخل والحصول على التامينات الاجتماعية اللازمة لسد احتياجاتها الاساسية، ان حجم العمل المطلوب كبير ولكن مساندة المئات بل الالاف من النساء والرجال لجهود الاتحاد، وفعالية الاتحاد وقدرته على طرح القضايا وتلمس السبل للتوصل الى معالجات وحلول، وكذلك مبدئية الاتحاد في مواقفه العامة وتصديه لكل ما يعتبر مساساً بالمراة اكسبه من المصداقية والقدرة على التاثير ما يجعلني وبثقة اوكد ان افاقاً عريضة للعمل والانجاز تنتظر الاتحاد في دورته التالية خاصة بعد ان إكتسبت عضوات الاتحاد النشيطات في مختلف الفروع والمراكز خبرات كبيرة ومهارات ضرورية لادارة العمل في الاتحاد مما سيساعده على تحقيق المزيد من النجاحات والانجازات.

●تجري في كواليس الاتحاد الحديث عن بعض التعديلات في النظام الاسياسي، هل لديك توجه حول هذه التعديلات ؟

ـ من حيث التعديلات المقترحة على النظام الاساسي واللوائح المقرر عرضها على المؤتمر العام، فإنها دليل حيوية وديمقراطية وهي ناشئة عن تلمسنا لوجود عدد من الثغرات التي ظهرت في التطبيق وحرصنا على سدها من خلال تعديل النظام او الاضافة عليه ايماناً منا بضرورة الوضوح والشفافية والدقة التامة والالتزام الدقيق بسيادة القانون، والمؤتمر العام سيد نفسه وصاحب الصلاحية في اقرار هذه التعديلات والمشاريع وانا على ثقة بان عضوات المؤتمر سيراعين المصلحة العامة عند مناقشة هذه المقترحات وقيادة الاتحاد المنتخبة ملزمة بتطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر ولا بد لها من احترام ارادة المؤتمر وتوجهاته في ادائها لعملها في المستقبل وهو ما حرصنا عليه في الدورة الحالية الامر الذي نعتبره سر تطوير ونجاح الاتحاد.

من جهتي اتبنى بعض التعديلات وليس من بينها زيادة المدة بين دورتي انعقاد المؤتمر العام الى ثلاثة فانا ارى ان عقده كل سنتين يمثل ضمانة اعلى للاداء الديمقراطية المسؤول كما انني مع بقاء مدة ولاية المواقع القيادية المنتخبة سنتين لضمان مبدأ التجديد وتداول السلطة، وان كان عدم توفر أعداد كافية من القيادات النسائية المتفرغة القادرة على العطاء يدفع للتفكير في تمديد المدة الا انني اعتقد ان تركيزنا يجب ان ينصب على اكتشاف وتدريب هذه القيادات وخاصة بين الشابات وتشجيعهن على الانخراط في عمل الاتحاد بدلاً من تمديد مدة الهيئات القيادية وعلى كل حال المسالة ستناقش بصورة معمقة وعلى مختلف المستويات وسيفصل فيها المؤتمر العام.

● يوجه النقد الى ظاهرة التفرغ داخل الاتحاد من قبل عدد من العاملات ما تعليقك على ذلك ؟

ـــ من المعروف أن الظروف الاقتصادية من جهة وضرورة المتابعة اليومية للعمل داخل الاتحاد من جهة اخرى توجب الاعتماد على متخصصات متفرغات للعمل وتنفيذ برامج ومشاريع الاتحاد ولا يمكن طلب مثل هذا التفرغ والتخصص والالتزام من المتطوعات، وعليه لا بد من وجود عاملات متفرغات لضمان الانجاز كما ونوعاً. ولكن القضية هي هل يمكن الجمع بين الوظيفة في الاتحاد وقبولهن بمكافات رمزية تقريباً وعلى اساس الاستثناء وبشرط ان لا يزيد عدد الموظفات على ربع الهيئات القيادية في الاتحاد فقد تقرر قبول الجمع الى ان يصبح بالامكان اعادة النظر في ذلك والعودة الى الاصل وهو عدم جواز الجمع الامر الذي اتبناه شخصياً بحماس لتمكين قيادة الاتحاد من الرقابة والمحاسبة واتخاذ القرارات بحرية ودون اي تاثير لطاقم العاملات في الاتحاد والعاملات فيه ضد مثل هذه الاحتمالات، منها عدم جواز مشاركة العضو ذات العلاقة في التصويت على الامور التي تتعلق بعملها الى وجوب التصويت على معظم القرارات المتعلقة بالتوظيف وعدم إنفراد اي عضو حتى رئيسة الاتحاد باي قرار.

● ماذا تقولين لعضوات الاتحاد ونحن على ابواب المؤتمر العام ؟

ـ إنني اعتقد ان الاتحاد بحاجة الى المزيد من الوقت ليختبر تطبيقياً نتائج القرارات والتوجهات التي اتخذها والشيء المؤكد الوحيد أن الجميع ينطلق من المصلحة العامة في ضوء الامكانيات والاحتياجات وهذه ضمانة لامكانية معالجة اي خلل بشكل ديمقراطي عند حدوثه ولذلك لا اعتقد أن هناك امكانية لحدوث او ظهور ازمات ما دامت قواعد العمل الديمقراطي وتغليب المصلحة العامة وهي المقياس والمعيار والموجه لعملنا، ولذا انا متفائلة وثقتي بعضوات الاتحاد وزميلاتي في قيادته كبيرة وانا متاكدة من أن مسيرة الصعود التي بدأها الاتحاد ستستمر وسيكون المؤتمر العام القادم اكثر نجاحاً من السابق الذي شكل برايي علامة مشرقة بارزة في تاريخ الحركة النسائية ليس الاردنية فقط بل العربية ايضاً، المهم الان ان تصب الجهود كل الجهود على العمل بروح ايجابية من اجل الوطن والاسرة والمراة ومن اجل تحقيق اهداف وغايات الاتحاد، أما انتقاد بعض الاوساط النسائية لسياسة الاتحاد بهذا الخصوص فهي إما انها صادرة عن اوساط داخل الاتحاد وهذه لها قنواتها الديمقراطية لابداء انتقاداتها والسعي الى التاثير على سياسات الاتحاد وأما انها صادرة عن اوساط نسائية اخرى ونحن نرحب بكل انتقاد صادر عن موقف موضوعي ورغبة في تصويب المسيرة ولكننا لم نتلق اي إنتقاد من اي طرف والاتحاد لم يغلق بابه امام راي او اقتراح او مساهمة بل يرجو كل من لها راي تعتقد بفائدته أن تبادر الى اعلامنا به وسيؤخذ بالاعتبار والجدية فنحن مع التفاعل وتبادل الراي والمشورة ونامل دائماً ان يكون الانتقاد مواجهة لا مجرد ثرثرة للتشوية والاساءة كما يحدث احياناً، فنحن نجحنا في توفير حد من العلنية والشفافية يجعلنا ندعي ان الاتحاد هو لكل النساء كما هو لعضواته بل انه للاردن وطناً وللرجل والمراة الاردنية دون تمييز، ونحن نشجع مختلف الاوساط النسائية على الانخراط في عضوية الاتحاد والاسهام في الارتقاء بادائه من الداخل، وعلى اية حال يسعدنا ان الاتحاد اصبح محط نقاش وتحليل الاوساط النسائية وغيرها فهذا دليل فاعلية ومكانة حققها الاتحاد تستقطب هذا الاهتمام والجدل الذي بدونه لا تتطور مساهمتنا ولا تحقق أهدافنا

د. صفاء القسوس امينة «رند» :

ليكن المؤتمر محطة مراجعة وتقييم ومكاشفة

قالت الدكتورة صفاء القسوس امينة رابطة النساء الديمقراطيات (رند) علينا ان نقف وقفة حقيقية في المؤتمر الثاني لاتحاد المراة الاردنية ليكون محطة مراجعة وتقييم ومكاشفة لمجمل الاوضاع التي عاشها الاتحاد ومدى انجازه للقرارات المؤتمر السابق التي كانت تهدف الى تنظيم المراة الاردنية واشراكها بفعالية في الحياة العامة وتحملها مسؤوليتها في مواجهة التحديات الوطنية.

واضافت الدكتورة صفاء في حديث لـ «الاهالي» ان هناك عدة تحديات يواجهها الاتحاد وعلى المؤتمر العام والمؤتمرات الفرعية التي ستعقد هذا الاسبوع اخذها بعين الاعتبار لان الاتحاد من المفترض ان يشكل المرجعية الرئيسية لعموم نساء الاردن اعتماداً على تاريخه وهويته الوطنية والديمقراطية وعلى الاتحاد ان يناضل من اجل المحافظة على هذه الهوية بعدما زحفت اشكال اخرى لهيئات نسوية تعمل على تزييف وعي المراة الاردنية ودورها الاجتماعي والوطني، وبالتالي علينا الدفاع عن استقلالية الحركة النسائية الاردنية وبرنامجها المعلن وتوجهاتها الشفافة.

واكدت الدكتورة القسوس على اهمية الدفاع عن الدور الوطني للاتحاد لانه يؤلف هدفاً ودرعاً رئيسياً لحمايته وينحصر هذا الدور بالدفاع عن الديمقراطية ومعيشة المواطنين وقضايا الوطن بعامه وقضايا المراة في اطارها الوطني بخاصة.

امينة رند اشارت الى انه لا يمكن مواجهة كل هذه التحديات دون توسيع قاعدة الاتحاد باستكمال بناء المواقع التي وصل اليها وبناء مواقع جديدة واعطاء موضوع العضوية والتوسع بها الاهتمام الابرز للوصول الى الجمهور النسائي في الارياف والمدن والمخيمات، وكذلك المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفقر. وعلى قيادة الاتحاد في المرحلة المقبلة التاكيد على اهمية وضرورة ان تبقى قنوات الاتصال بين المركز والفروع ساخنة لكي يتم ترجمة اهداف وتوجهات الاتحاد على ارض الواقع بعيداً عن العمل النخبوي الشعاراتي.

تتمة / راي الاهالي

ولكن القاعدة النسوية العريضة تختلط عليها الامور حقاً ولا تجد لوناً انصع من غيره، او نهجاً متميزاً عن آخر في التطبيق العملي اليومي.

إن اقران القول بالفعل وربط برامج العمل المرحلي باستراتيجية وطنية مفهومة لدى النساء هو ما تفتقر له القوى الديمقراطية العاملة في الحركة النسوية الاردنية، وبضعة انشطة لامعة هنا وهناك مهما كانت ثورية عناوينها تذهب هباءً اذا لم تتابع نتائجها واذا لم تقترن بخطة واضحة على المدى البعيد.

فماذا نريد ان تحقق النساء لهذه الخطة ؟ والخطة التي تلي وهكذا...

ان الطاقات الشابة والتاريخية على حد سواء تستنزف طاقاتها وجهودها في التوجيه الفئوي الخاطىء للكوادر النسوية ــ والحديث هنا عن الاتجاه الديمقراطي ــ حتى وصلت الامور الى حد السعي من اجل الافشال اي انجاز جدي للفريق المقابل دون اهتمام بالمصلحة العامة ودون اكتراث باولويات الحركة النسوية الاردنية.

ان وحدة القوى الديمقراطية باتجاهاتها المختلفة هو احد القواعد الرئيسية لنهوض حركة نسوية ديمقراطية جادة وقادرة على شق طريق تثق به النساء وتميز هويته وتلتف حوله بقناعة بعيداً عن التجييش المول، وبعيداً عن تحويل الصراع من كونه صراع ديمقراطي وموضوعي ضد كل مظاهر التخلف والجهل الى صراع غير مبدئي بين الفئات السياسية المختلفة ...

انه الدمار الذاتي بعينه، وهو الوسيلة الاقرب لابقاء حال الحركة النسوية الاردنية مشوشاً وغامضاً وبلا افق على المدى القريب والمتوسط.

لا شك والحالة هذه ان جميع القوى الديمقراطية الجادة مدعوة لتصويب وتقويم مسيرة الحركة النسوية الاردنية واستعادة هيبتها وحماية مكانتها من التهميش او السقوط.

الأهالي — الاثنين ١٩٩٧/٢/١٧

بيان صادر عن رابطة النساء الديمقراطيات (رند) حول المؤتمر العام لاتحاد المراة الاردنية

التحدي الذي يواجه اتحاد المراة قدرته على كشف كل تزييف لوعي النساء الاردنيات ودورها الاجتماعي والوطني

ينعقد في نيسان القادم المؤتمر العام لاتحاد المراة الاردنية (وهو الاتحاد الذي تأسس قبل ربع قرن ومر بمحطات متعددة من الاغلاق ايام الاحكام العرفية ثم اعيد تاسيسه بهيئته العامة بعد الغاء الاحكام العرفية.

وتنهمك القوى والفعاليات النسائية بالاتحاد بالتحضير لهذا المؤتمر عبر انعقاد اجتماعات الهيئات العامة في ثمانية فروع سيتم بها مناقشة نشاطات الفروع وانتخاب مندوباتها الى المؤتمر العام الذي من المتوقع ان يضم ١٧٠ عضواً عاملة، سينتخب مجلساً مركزياً من ٣٠ عضواً يتم من خلاله انتخاب هيئات الاتحاد المختلفة.

اننا نرى ان المؤتمر ينبغي ان يكون محطة للمراجعة والتقييم لما تم انجازه من قرارات المؤتمر السابق (نيسان ٩٥) ومحاسبة الهيئات المنتخبة فيه على ادائها خلال هذه الفترة سلباً وايجاباً. وعلى هذه الأسس ينبثق عن المؤتمر القادم توجهات وقرارات ومهمات يتم على اساسها تشكيل الهيئات القيادية بما يتلاءم معها ويضمن الوفاء بها .. تشكيلات قادرة على مواجهة التحديات القادمة، وقادرة على اتخاذ القرار السليم في كل المجالات .. تشكيلات تعكس الهوية الديمقراطية للاتحاد وباوسع طيف نسائي وبحضور ديمقراطي مميز دون هيمنة من احد على قرار الاتحاد ومقدراته.

ان التحديات التي يواجهها الاتحاد كبيرة ولاشك وهي برايينا تتلخص بما يلي:

اولاً: بصرف النظر عن الاشكال التنظيمية التي تعبر عن جهود الحركة النسائية الاردنية في تنظيم جمهور النساء للدفاع عن قضاياها في اطار القضايا الاجتماعية والوطنية. فان الاتحاد يشكل او المفترض انه يشكل المرجعية الرئيسية للنساء بسبب من تاريخه وتأهيل نفسه بهوية وطنية ديمقراطية. ان الحفاظ على هذه الهوية هو التحدي الاول ونحن نعتقد ان هذا الجانب يتعرض للخطر بسبب من محاولات الهيمنة والسيطرة والاستفراد بالقرار من داخل الاتحاد نفسه. ان تجنيب الاتحاد وابعاده عن هذا الخطر هو الذي يفتح الى مشاركة الجميع باتخاذ القرار وتنفيذه وعلى قاعدة يداً بيد للدفاع عن هوية الاتحاد.. وخطه وبرنامجه وخصوصياته المتعددة الجوانب في اطار الحركة النسائية الاردنية وكجزء عضوي منها. ان المؤسسات الجماهيرية لا يساعد على تطويرها سيطرة طرف او كتلة انتخابية على مجرى القرار بالتصويت الالي بالاكثرية الشكلية لمن يملك النصف +١، بل بقدرة اي طرف على دفع اكبر عدد ممكن من الاطراف الاخرى والفعاليات المتعددة الاراء على الانخراط بعمل الاتحاد على قاعدة المشاركة الحقيقية والراي الجماعي وانطلاقاً من برنامج الاتحاد نفسه واهدافه ونظامه الاساسي. ان محاولات السيطرة والهيمنة (وقد ثبت ذلك بالتجربة الحية من تاريخ الاتحاد نفسه) هي التي تبعد جماهير النساء وقواها الفاعلة عن الاتحاد او يضطر الاتحاد الى المعاناة من الصراعات غير المبدئية وبما يؤدي فيه بالنهاية الى الشلل والفشل واذا بقي قائماً فلن يزيد وجوده عن يافطة معيقة لتطور الحركة النسائية ونضالات المراة الاردنية.

ثانياً: الدفاع عن استقلالية الحركة النسائية الاردنية، واستقلالية الاتحاد نفسه كجزء من هذه الحركة دفاعاً عن برنامج الحركة النسائية وهويتها الوطنية والديمقراطية. ان مختلف مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والروابط والجمعيات والهيئات الاجتماعية والاندية والمنتديات والاحزاب تتعرض الى محاولات دائمة من الضغط والتهميش بهدف الحيلولة بينها وبين تيسير اتصالها بقطاعاتها المعنية وخدمة هذه القطاعات والدفاع عن مصالحها المباشرة والوطنية. وينال الاتحاد بسبب من هويته الديمقراطية وبرنامجه المعلن وتوجهاته العامة، قسطاً كبيراً من هذه المحاولات.

ويجدر ان نشير هنا بوضوح ان اتحاد لجان للمراة الاردنية (وهي الاطر النسائية المقدمة) لا يشكل خطراً على الاتحاد بسبب من الفرز الواضح في برنامج الاتحاد والهوية المعلنة لكل منهما. ان التحدي الذي يواجهه اتحاد المراة هنا يتلخص في قدرته على كشف كل تزييف لوعي النساء والدور الاجتماعي والوطني للمراة الاردنية ان الوفاء بهذه المهمة هو التحدي الابرز على هذا الصعيد، وان ابقاءها الدائم على جدول اعمال الاتحاد هو الذي يكسبه الاحترام امام جماهير النساء، وهو الكفيل بتقديم حماية مضمونة للاتحاد وتعزيز استقلاليته واستقلال الحركة النسائية الاردنية عن اي اشكال مفتعلة مدعومة من قبل السلطات التنفيذية.

ثالثاً: لقد ثبت بتجربة الاتحاد نفسه عبر ربع القرن الماضي ان ممارسة الاتحاد لدوره الوطني قد شكل له هوية مستقلة اكسبته الاحترام والتقدير من جماهير النساء، وثبت ان هذا الدور يتعاظم كلما ازداد التفاف القوى والفعاليات النسائية حوله في اطار جامع ومتحد وعلى اساس التعددية والمشاركة بالقرار. وثبت ان الدور الوطني للاتحاد يؤلف هدفاً ودرعاً رئيسياً لحمايته. وينحصر هذا الدور بالدفاع عن الديمقراطية ومعيشة المواطنين وقضايا الوطن والمواطن بعامة وقضايا المراة في اطارها الوطني بخاصة واليوم تلقى على عاتق الاتحاد مزيداً من المهمات الصعبة الجليلة في تنظيم جهود المراة في مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني، ومقاومة مستحقات معاهدة وادي عربة واتفاقات اوسلو المتمثلة في التوطين.

رابعاً: ان هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بنجاح دون الوعي بها اولاً وتعبئة طاقات النساء تجاهها، وذلك عن طريق واحد لاغير وهو توسيع قاعدة الاتحاد فعلياً باستكمال بناء المواقع التي وصل اليها الاتحاد، وبناء مواقع جديدة في جميع انحاء البلاد. ونقول لتجربة الاتحاد في العامين الماضيين ان انشاء الفروع والمراكز الجديدة ليس كافياً بل يجب تفعيل هذه الفروع والمراكز وتوسيع واشراك اكبر عدد ممكن من النشيطات بقياداتها.

خامساً: شهدت التجربة خلال السنتين الماضيتين نزاعات تقوى وتشتد عودها ولقيادة الاتحاد تجنح نحو تغليب النشاطات الناجمة عن المساعدات التي ينالها الاتحاد من الهيئات المانحة الدولية، على النشاطات التي تمليها المهمات الوطنية والديمقراطية وخصوصاً ما يتناول قضايا المراة وتنعكس هذه النزعات في الاطار الداخلي لنشاطات الاتحاد، وفي اطار المنظمات غير الحكومية التي يشارك بها الاتحاد. ان التحدي الذي تمثله هذه الحالة هو ان تضيع اولويات الاتحاد كما تعكسها هويته وبرنامجه وتوجهاته ومهماته التي تقرها مؤتمراته الفرعية والعامة.

ان رند ستقدم جهودها كافة من اجل المشاركة في مواجهة التحديات وهي تدعو الى رص الصفوف والدفاع عن الاتحاد وعن جهوده واستقلاليته وتدعو جماهير النساء الاردنيات الى الالتفاف حوله.

المكتب التنفيذي

على ابواب مؤتمرات الفروع والتحضير للمؤتمر العام

عضوات الاتحاد يقيمن التجربة

في فروع اتحاد المراة الاردنية المختلفة تدور الاحاديث حول انتخابات الفروع والتحضير للمؤتمر العام الذي سيرسم استراتيجية المرحلة المقبلة والدور المطلوب تفعيله في عمل الاتحاد وتطوير علاقات المركز مع الفروع. «الاهالي» اتصلت مع عدة فروع للاتحاد لمحاولة القاء الضوء على اوضاعها وتصوراتها للمرحلة المقبلة من خلال الحديث مع بعض المرشحات والفاعلات في العمل النسوي لكان هذا الاستطلاع.

الجغرافية لتخدم تطلعات المراة والعمل على حل مشكلاتها.

الترشح من جديد للهيئة الادارية، وكلي امل ان اقدم قدر استطاعتي ما يهم ويفيد عمل الفرع وقضايا المراة وتطوير الديمقراطية داخل الاتحاد والوصول الى الاهداف التي نصبو لها.

حنان فايز - اربد

اعتقد ان الاتحاد قد واجه صعوبات ذاتية وموضوعية، تدخل في الاعتبار عند تقييم ادائه ما بين المؤتمرين، ولا يمكن تقييم الاداء (بالجملة) دون النظر بعين الاعتبار لواقع كل فرع، حيث تختلف من مكان لاخر.

تستهدف حل لقضايا المراة على قاعدة مطالبها وهمومها اليومية، وبحيث تبتعد عن العمل النخبوي، متسلحين ببرامج واقعية تستهدف المراة وحل مشكلاتها عن طريق اصطفافها وتوحيدها على اساس هذه المطالب.

مجدولين حداد - جرش

استطيع ان اقيم التجربة على ضوء واقع ملموس مباشر وهو دور الاتحاد مثلاً في محافظة كبيرة مثل (جرش)، حيث انقطع الاتصال ما بين المؤتمرين، وبالتالي غابت هموم هذه المحافظة عن برامج الاتحاد.

حسين عبد الرازق امين سر حزب التجمع المصري لـ «الأهالي»

التسوية مع اسرائيل تحتضر

● حاوره عليان عليان

قال الاستاذ حسين عبد الرازق امين سر حزب التجمع المصري رئيس تحرير مجلة اليسار بأن القوى الحية في الشعب المصري افشلت التطبيع مع اسرائيل وان التبادل التجاري بين مصر واسرائيل غاية في الضعف ، والتطبيع الثقافي يكاد يكون معدوماً .

واضاف : انه من المؤكد ان في مصر بعض المظاهر والحقوق الديمقراطية ، لكننا لا نستطيع اطلاقاً ان نصف الوضع في مصر بانه ديمقراطي .

واشار الاستاذ عبد الرازق الى ان التسوية التي بدات في مدريد دخلت في نفق مظلم وانها تحتضر في الوقت الحاضر . جاء ذلك في سياق اللقاء الذي اجرته معه «الأهالي» وفيما يلي تفاصيل الحوار :

● هل تضعونا في صورة تجربة حزب التجمع والتجربة المصرية عموماً في مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني ؟

ـ للحقيقة والتاريخ ان حزب التجمع كان اول حزب شرعي رفض مبادرة السادات عام ١٩٧٧ ووقف ضد زيارته للقدس ورفض بعد ذلك المباحثات الانفرادية بين السادات والاسرائيليين في بلير هاوس ، ورفض معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل .

كذلك اتخذ الحزب الشيوعي ـ وهو غير مرخص ـ نفس الموقف . طبعاً كانت هنالك شخصيات مستقلة من امثال المرحوم د . القاضي المرحوم ممتاز نصار والمرحوم عبد السلام الزيات ، اخذوا نفس الموقف كافراد ، لكن لم يكن هنالك حزب او قوى سياسية منظمة اخرى عارضت هذه الاتفاقات ، وان كان حزب العمل قد امتنع عن التصويت عبر البرلمان ثم غير موقفه باتجاه رفض المعاهدة عام ١٩٨٠ .

وتوالت بعد ذلك المواقف المعارضة لهذه الاتفاقات وبشكل خاص المعارضة للتطبيع مع العدو الصهيوني وكانت اول مبادرة لحزب التجمع هي تشكيل لجنة للدفاع عن الثقافة القومية حيث لعبت هذه اللجنة دوراً رائداً في هذا المجال باعتبار ان التوجه الاساسي لاسرائيل وامريكا هو اختراق العقل العربي قبل التطبيع الاقتصادي ويمكننا القول ان هذه اللجنة لجنة جهوية تعمل في نطاق حزب التجمع لاعطائها الشرعية ، وهذه اللجنة كانت وراء مقاطعة معرض الكتاب لم منع اسرائيل من المشاركة في المعرض ....الخ .

الخط الثاني لتحركنا في مقاومة التطبيع تمثل في نشر قوائم المتعاملين مع اسرائيل من التجار والمواطنين الذين بادروا للسفر الى الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ثم توالت عمليات المقاومة ما بين توزيع للبيانات التي تحض على رفض التطبيع ونشرها في الصحف ، وعقد مؤتمرات وندوات بحثية ، وطبع الكتب ، والتحرك مع الاخرين داخل النقابات المهنية والعمالية التي صدرت عنها قرارات بمنع التعامل مع (اسرائيل) .وفصل اي عضو يخرق هذا القرار ، وتنظيم حملات مقاطعة عند زيارة مسؤولين اسرائيليين لمصر ، كما حدث في شركة الحديد والصلب المصرية عند زيارة نافون حيث اضطر الى الغاء الزيارة وكانت اخر مواجهة شارك فيها حزب التجمع ، والحزب الديمقراطي العربي الناصري وحزب العمل وحزب الاحرار وحزب الوفد والشيوعيون والاخوان المسلمون هي الوقوف ضد عقد المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الاوسط وشمال افريقيا في مصر ، وجميع هذه الاحزاب اعضاء في لجنة التنسيق بين الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية لمقاومة التطبيع ، وامينها العام هو الاستاذ حامد محمود ، نائب الامين العام للحزب الناصري .

مؤشرات فشل التطبيع

● ما هي مؤشرات فشل التطبيع مع العدو الصهيوني ؟

التبادل التجاري بين مصر واسرائيل غاية في الضعف ، وفيما يتعلق بتبادل الزيارات والسياحة ، فهي منتعشة من جانب الاسرائيليين والاراضي المحتلة ـ والملهم من عرب ١٩٤٨ ـ لكنها غاية في الضعف وشبه معدومة من الجانب المصري .

والتطبيع الثقافي يكاد يكون معدوماً والذين يقيمون علاقات ثقافية معدودون على الاصابع .



الوضع غير ديمقراطي في مصر

● الى أين تسير تجربة الديمقراطية في مصر ؟

ـ اما ان نكون امام ديمقراطية او لا ديمقراطية ، من المؤكد انه في مصر بعض المظاهر الديمقراطية وبعض الحقوق الديمقراطية ، لكننا لانستطيع اطلاقاً ان نصف الوضع في مصر بانه وضع ديمقراطي لانه طبقاً للدستور وترسانة القوانين الاساسية لا يلتزم لا بالدستور ولا بالقانون ، فان مصير الديمقراطية في مصر ، بمعنى امكانية تداول السلطة سلمياً وحق التنظيم وحماية الحريات العامة وحقوق الانسان كاملة ، ... فهذا كله مفتقد في التجربة المصرية ... يكفي ان سلطة اتخاذ القرار تتركز في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية ، والذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب الحاكم ورئيس السلطة التنفيذية ـ طبقاً للدستور ـ والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، وفي نفس الوقت فهو غير مسؤول امام السلطة التشريعية (مجلس الشعب) عما يأخذ من قرارات ، ناهيك ان طريقة انتخاب رئيس الجمهورية تجعل من تداول السلطة امراً مستحيلاً ، هذا كله طبعاً بالاضافة الى عوامل اخرى .

استطيع القول أن الحرية الاساسية المتوفرة في مصر وبنسبة لا بأس بها هي حرية الصحافة ، اما ما عدا ذلك فهي اما مقيدة واما مقيدة ، ويكفي ان نشير الى ان حزب رئيس الجمهورية يحتكر اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والتي تشكل الراي العام بشكل اساسي ، في ضوء ان نسبة الامية في مصر تصل الى ٥٧٪

التسوية تحتضر

● ماهي افاق التسوية مع (اسرائيل) في ظل برنامج الليكود وتوجهاته ؟

ـ التسوية السياسية التي بدات في مدريد دخلت عملياً في نفق مظلم وهي تحتضر في الوقت الحاضر ، ولا يبدو اي افق لخروجها من هذا النفق صحيح ان الفضل (الجزء الاكبر) يعود لنتنياهو ، لكن اية مراجعة دقيقة لما جرى قبل نتنياهو تكشف ان ازمة التسوية بدات في ظل حزب العمل الذي كانت له اليد العليا في اغلب الاجراءات التي خرقت هذه التسوية ، مثل حرب التجويع وفرض الحصار على الاراضي الفلسطينية ، واصطفاف قوى شرم الشيخ والعدوان على جنوب لبنان ومذبحة قانا ورفض الانسحاب من الخليل انذاك والاستيطان ورفض اقامة الطريق الآمن بين الضفة والقطاع .. الخ الخ غير ذلك من النقاط والقضايا التي يجري الحديث عنها ، لكل ذلك تم في عهد رابين وبيريز والسبب الحقيقي لهذا الوضع ان اتفاقيات ما بعد مدريد غير متوازنة على الاطلاق ولاتحقق في مجملها المصلحة العربية الفلسطينية وبالتالي انهارت عند التطبيق ، خاصة اذا تذكرنا ان هنالك ومنذ البداية تفسيرين مختلفين لاتفاقية اوسلو ، تفسير فلسطيني واخر اسرائيلي ، وللاسف فان التفسير الاسرائيلي هو الذي ساد في اتفاق اوسلو وكذلك في اتفاق القاهرة

هنا وباعتبار ان هذه الاتفاقات دخلت في طور الاحتضار ، فهذا يؤكد صحة الموقف السوري الذي رفض الدخول في مثل هذه الاتفاقات حتى الان ، ويؤكد ايضاً استجابة الاستجابة للمبادرة السورية المنحيخة التي وضعتها للتسوية ويجعل التهديد بعملية عسكرية ضد سوريا امراً غير مستبعد ، وهذا يتطلب من الدول العربية جميعاً وفي مقدمتها مصر والاردن موقفاً لمنع اي عمل عسكري ضد سوريا او لبنان ، وفي نفس الوقت يفترض على كافة الدول العربية تقديم الدعم والمساندة لسوريا رسمياً وشعبياً .

تقييم ايجابي لتجربة مؤتمر الاحزاب

● شاركتم في مؤتمر الاحزاب العربية في عمان مؤخراً ، كيف تنظرون لهذه التجربة ، وماذا تقولون عنها ؟

ـ الهدف الرئيس من هذا المؤتمر في هذه المرحلة ـ في تقديري ـ هو فرصة للحوار بين الاحزاب المشاركة

[illegible] المصري افشل التطبيع مع اسرائيل

بتياراتها المختلفة والتي تنطوي على اكثر من لون سياسي وهذا الحوار كان يمكن ان يؤدي الى احد النتيجتين اما مزيد من الانقسام والتشرذم وابراز نقاط الخلاف ، او التركيز على نقاط التفاهم والعمل على تعظيمها وتأجيل نقاط الخلاف .

لقد حضرت كثيراً من المؤتمرات المشابهة ، وللاسف كان يسودها نقاط الخلاف او فرض وجهة النظر على الاخرين ، لكن التجربة هنا كانت مختلفة حيث جرى التركيز في هذا المؤتمر على نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف وباصرار من الجميع / كما ان الشروع في تأسيس امانة عامة للمؤتمر سيلعب دوراً في مواصلة الاتصال بين القوى المشاركة في المؤتمر والاتصال بعدد من الاحزاب والقوى التي غابت لسبب او لاخر ، امر هام بما يمكن الاعداد لمؤتمر ثان يكون اكثر احكاماً وتمثيلاً ... والذي ميز هذا المؤتمر عن غيره هو التنوع وغياب السيطرة من اية دولة او اي تيار .

قرارات المؤتمر متوازنة جداً ومتمسكة بالمبادىء والثوابت ، ولكنها واقعية ايضاً ، لان خطورة مثل هذا المؤتمر ان يسودها تيار متشنج يتمسك بالاستراتيجي ولا يناقش التكتيكي او المرحلي كما حدث في مؤتمر صنعاء .

لقد اكد المؤتمر على ان ثوابت النضال العربي والمشاكل التي تحتاج للعلاج ، واتخذ قرارات بعضها عام يخص القضايا الاساسية للصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين ودعم صمود سوريا والتصدي للحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان ، ... لكن من وجهة نظري ان اهم جزء هو القرار الخاص برفض التطبيع والسوق شرق اوسطية والمتوسطية والتركيز على البديل العربي ، هذا كله ناهيك عن القرارات الايجابية المتعلقة بالامن الاقتصادي العربي والامن القومي العربي والعوامل الذي تهدد هذا الامن (التسلح الاسرائيلي والتواجد العسكري الامريكي في المنطقة) والقرارات المتعلقة بالديمقراطية وتداول السلطة وغيرها من القرارات الايجابية .

الأهالي — أسبوعية سياسية جامعة يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الأردني / «حشد»

المشرف العام: سالم النحاس — رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي

الادارة والمالية: خليل السيد

التنفيذ الفني: [illegible]

في مواجهة التوجهات الاسرائيلية ـ الامريكية لتصفية القضية والأهداف الفلسطينية

عامل الشعب يجدر عدم الاستهانة به

● داود تلحمي

لقد اتفاق اوسلو (ايلول / سبتمبر ١٩٩٣) والاتفاقات اللاحقة عليه بين الطرفين التفاوضيين الفلسطيني والاسرائيلي يختلط احيانا ، في ادبيات ومواقف بعض الرافضين للاتفاق ، بقناعة مضمرة او معبر عنها ، بان جرافة الحلول الامريكية ـ الاسرائيلية للمسالة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن وقفها . وبالتالي فهذه الحلول محكومة بالوصول الى نهايتها في ظل الموازين الاستراتيجية العسكرية (والاقتصاديه) الراهنة بين طرفي هذا الصراع .

وربما كانت هذه الرؤية الحتمويه اقوى في الفترة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية وفي السنوات الاربع للمفاوضات العربية الاسرائيلية التي انطلقت من مدريد (تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩١) حينذاك ، كانت حالة الاحباط والانهيار المعنوي واسعة الانتشار في منطقتنا ، وهي الحالة التي راهن الامريكيون على استثمارها معتبرين إياها نافذة فرص على حد تعبير الرئيس الامريكي السابق جورج بوش لتمرير تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي تتلائم وتخدم المصالح الامريكية والاسرائيلية بالدرجة الرئيسية .

لكن السنتين الاخيرتين وخاصة السنة التي انقضت (١٩٩٦) اعادت شيئا من التوازن الى الصورة وان يكن ليس بعد كل التوازن ليس لانه تم تجاوز الاختلال الواسع في ميزان القوى الاستراتيجي العسكري ـ الاقتصادي بين طرفي الصراع بل لان معادلة الصراع اتضحت بشكل اكبر بكل تعقيداتها وتشعباتها المحلية والاقليمية والدولية ولان الوضع العام في المنطقة والعالم اعاد تظهير الامور بتوازن اكبر من تلك الصورة المخادعة التي بدت فيها في عام الانهيارات الكبرى (١٩٩١) من خلال الة الدعاية الكونية الهائلة التي روجت لمقولة النظام العالمي الجديد احادي القرن ولدوام وشمولية الهيمنة الامريكية على عالم نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين .

والصورة على الصعيد العالمي اخذه في التبلور باتجاه مختلف عما كان رائجا في العديد من المقولات والتحليلات (وما زال الى حد معين) ؛ فالامبراطورية الامريكية ليست كلية القدرة وصاحبة الامر والنهي في كل زاوية من زوايا الكون ، فالاوروبيون وخاصة الجنوبيون منه ينزعون الى تاكيد هامش من الاستقلالية تجاه الولايات المتحده ويدخلون احيانا في تعارض مع المشاريع والسياسات الامريكية في منطقتنا مثلا ، كما ظهر في لبنان اثر عدوان عناقيد الغضب الاسرائيلي في نيسان (١٩٩٦) وفي الموقف الاوروبي من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وكما يعبر عنه في القمم الاوروبية وفي تصويتات الامم المتحدة وجولات للمسؤولين الاوروبيين في المنطقة هذا دون ان تصل بنا الامور الى حد التوهم بأن الاوروبيين (الذين دافعون عن حيز مصالحهم في منطقتنا وهي مصالح مهمشة من قبل الولايات المتحدة) يدافعون عن مصالح شعوب المنطقة من حيث المبدأ بانهم مستعدون من اجلها للدخول في تصادم واسع مع السياسات الامريكية والاسرائيلية فيها .

واسيا الشرقية من جانبها تشهد تحولات هائلة وتكاد تتحول (او هي تحولت) الى بؤرة اقتصادية ـ استراتيجيه لا تقل اهمية ووزنا عن البؤرة الاوروبية ورغم استمرار التفوق الياباني الكبير في هذه المساحة فان صعود الصين سيتواصل خلال السنوات القادمة على المستوى الاقتصادي ـ الاستراتيجي مما سيؤثر على مجمل الصورة الكونية وتوازنات القوى والمصالح فيها .

وروسيا من جانبها تستعيد هامشا من الاستقلالية في سياستها الخارجية بعد سنوات من الانحناء وراء السياسة الامريكية وهذا الهامش مرشح للاتساع خلال الاشهر والسنوات القادمة مع تنامي نفوذ القوى اليسارية والقومية ذات النزعة الاستقلالية وتاثيرها على مراكز القرار في موسكو حتى في ظل استمرار ادارة بوريس يلتسن ذاتها .

والى جانب هذه الصورة المركبة على الصعيد الدولي نشاهد على الساحة العربية بدايات نهوض من حالة الاحباط والتلقي السلبي ومقاومة شعبية متزايدة لمشروع الهيمنة الاسرائيلي (الامريكي) تتجلى بشكل بارز بتنامي المشاعر المناهضة للتطبيع في عدد من الدول العربية وابرزها مصر .

كما نشاهد على المستوى الرسمي العربي شعورا متزايدا بالقلق من قبل الشرائح الحاكمة في عدد من الدول العربية من مخاطر مشاريع الهيمنة الاقتصادية (وبالتالي السياسية) الاسرائيلية على اقتصاديات البلدان العربية المعنية ودورها الاقليمي الخاص تحديدا في بلدان الخليج العربية ذات الاحتياجات الواسعة على صعيد استيراد الأيدي العاملة والكفاءات كما والسلع المتنوعة .

وفيما تنامى التحرك العربي الرسمي الجماعي بهذا بعد نجاح بنيامين نتنياهو والتلافه اليميني المتطرف في انتخابات الكنيست الاسرائيلي في ايار الماضي .

كما يتضح من انعقاد القمة العربية (الاولى منذ حرب الخليج) في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي فان بعض هذا التحرك (وخاصة من قبل مصر والسعودية) قد بدا قبل ذلك وابان سيطرة حزب العمل على السلطة في اسرائيل ، خاصة بعد اتضاح حجم النهم التوسعي الاسرائيلي على الصعيد الاقتصادي في اواخر العامين ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ناهيك عن الموقف السوري المعروف وعن الفعالية العالية للمقاومة المناهضة للاحتلال في جنوب لبنان .

ولكن العامل الذي ينبغي عدم التقليل من اهميته ومركزيته في المرحلة الراهنة هو العامل الشعبي الفلسطيني اي دور الشعب الفلسطيني في مواجهة مشروع الهيمنة الاسرائيلي (الامريكي) ففي حين بات واضحا ان وراء صفقة اوسلو في العام ١٩٩٣ من الجانب الاسرائيلي رهانا على تفسيخ وحدة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ومفاقمة التناقضات في صفوفه واغراقه في مشروع جديد غير واضح المعالم والنهايات يصرفه كم يظن الاسرائيليون عن هم مواصلة النضال من اجل الاهداف الكبرى للحركة الوطنية الفلسطينية هدف التحرر الكامل من الاحتلال واقامة الدولة الوطنية المستقلة وتامين حق اللاجئين والنازحين في العودة الى وطنهم اعادت احداث العام المنصرم وخاصة انتفاضة الاسبوع الاخير من ايلول الى الواجهة حضور التوق الشعبي العميق للتخلص من الاحتلال والاستعداد الكامن الهائل لمواجهته وللتضحية في سبيل تحقيق الاهداف الاساسية للشعب ولحركته الوطنية . ان مجريات انتفاضة ايلول ١٩٩٦ والمناخ الذي سادها خاصة في اوساط الشبيبة الفلسطينية واحيانا تلك التي لم تتمكن ابان الانتفاضة الكبرى وقبل ترتيبات اوسلو من المساركة في العملية الانتفاضية بسبب صغر السن ، ان هذه المجريات تؤشر لفشل المراهنة الاسرائيلية والامريكية على ادامة شيوع مناخ اليأس والقنوط في صفوف الشعب الفلسطيني كما على ايصال التناقضات والخلافات في صفوفه الى حد التصارع العنيف والاقتتال ، وان كان بعض الممارسات القمعية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية صب بالاتجاه الاخر ، اي اتجاه تسعير التناقضات ، واذا نظرنا للصورة من منظار موازين القوى التقليدية الاستراتيجية العسكرية و الاقتصادية ، فلا شك اننا كفلسطينيين وعرب في وضع غير متكافيء لا بل شديد الاختلال تجاه اسرائيل والولايات المتحده وقوتها ونفوذها في المنطقة ، لكن هذه النظرة تهمل جانبا بارزا في حساب موازين القوى في عالمنا المعاصر الا وهو الجانب المتعلق بميزان القوى المعنوي ، والذي يتشكل بالأساس من قدرة الطرف الأضعف (عسكريا وماديا) على ابراز حضوره العنيد المقاوم للمد الاستراتيجي للطرف الاقوى ، وهو حضور يفرض نفسه ، بالأشكال المناسبة التي يرتديها ، على مستوى اقليمي وعالمي باتجاه التعاطف والتفهم والتعاضد من جهة ، كما على مستوى معسكر الخصم باتجاه تفعيل التناقضات في صفوفه لصالح الطرف المقاوم من جهة اخرى ، هذا الميزان المعنوي لعب دورا كبيرا في تجارب حركات التحرر المعاصرة خلال القرن الذي يشارف على نهايته ، من الهند الى فيتنام والجزائر وغيرها من البلدان التي انتزعت استقلالها الوطني ، كما لعب دورا بارزا في لجم الاتجاهات الاكثر عدوانية في الدول الامبريالية وفي سلوك اسرائيل نفسها تجاه الشعب الفلسطيني ، ابان الانتفاضة الكبرى مثلا ، وهنا نعود الى مقولة معروفة لاحد القادة الثوريين البارزين في القرن العشرين ، حول كون الشعب هو العنصر الحاسم ، واذا كان جانب من هذه المقولة هو بالضرورة ذا وظيفة تعبوية ، الا انه في واقع الحال وازاء استحالة تكرار التجارب الاستعمارية الاستيطانية السابقة التي قامت على ابادة الشعوب الاصلية ، امر مركزي في معطيات عصرنا الراهن .

ولذلك فان عامل الشعب سواء على صعيد الاراضي الفلسطينية المحتلة او على صعيد تجمعات اللجوء والشتات ، سيبقى قائما وبالغ الاهمية ، والمحك الرئيس للقوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية يتمثل الان في القدرة على تنظيم هذه القدرات الشعبية الكامنة في مواصلة عملية المواجهة للاحتلال مواصلة الفعل باتجاه تغيير ميزان القوى المعنوي وتعميق انعكاساته على مجمل الميزان العام .

عضو المكتب السياسي للجبهه الديمقراطيه لتحرير فلسطين

٤٢كم مربع من اراضي القطاع يملكها المستوطنون الاسرائيليون و١٥,٦كم تخضع لسيطرة عرفات

ردأ على حملة الانتقادات التي يوجهها الليكوديون المتطرفون والاحزاب الدينية الاسرائيلية لحكومة نتنياهو والقائلة بان اتفاقيات اعادة انتشار القوات الاسرائيلية خارج مدن الضفة الغربية وقطاع غزة بانها تنازلات ستعرض الأمن الاسرائيلي للخطر كما ستوفر الظروف السياسية الملائمة لجماعة الحكم الذاتي لبناء دولتهم المستقلة .

نفى المعلق السياسي لجريدة هآرتس بان تكون لهذه التنازلات اي طابع تفريطي فهي على حد قوله مجرد تنازلات شكلية وغير قابلة على مدى المنظور ان تتطور عملية اعادة الانتشار الى قيام دولة «مستقلة عاصمتها القدس الشريف» ، وتأييداً لوجهة نظره قال المعلق ان اجمالي المساحة التي تخضع لسلطة الحكم الذاتي المحدود في قطاع غزة لاتزيد عن ١٥,٦ كيلو متر مربعاً فيما يسيطر المستوطنون الاسرائيليون على مساحة ٤٢ كيلو متر وهي تشمل كافة الاراضي الخصبة والصالحة للزراعة اما بقية المساحة والتي تشكل ثلاثة ارباع مساحة القطاع فهي خاضعة لسيطرة جيش الاحتلال الاسرائيلي ، والاهم من ذلك ان سلطة الحكم الذاتي لا تتوفر لها السيادة الكاملة على الاراضي التي تسيطر عليها رغم السلطات الادارية التي وفرتها لها سلطات الحكم العسكري للقطاع سابقاً للاشراف على المرافق الخدمية والانتاجية وقمع الفلسطينيين هناك ، وحسب الاتفاقيات المبرمة مع سلطة الحكم الذاتي فان للجيش الاسرائيلي الحق في القيام بمطاردات ساخنة داخل القطاع تستهدف القاء القبض على «الارهابيين» كما ان المعابر الحدودية التي تخضع للاشراف المباشر للدوريات العسكرية الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وانطلاقاً من هذه الحقائق فان ما تدعيه الاحزاب المتطرفة من احتمالات قيام الدولة غير وارد بل ان هذه الفكرة في حالة اختمارها في رؤوس القيادات الفلسطينية فان اسرائيل قادرة على وأدها في مهدها وذلك عن طريق قطع امدادات المياه والكهرباء التي تزود بها القطاع من مصادر اسرائيلية عدا عن اغلاق المعابر والمنافذ المؤدية بلمية التحكم في واردات وصادرات القطاع !